حرية
عدالة
مواطنة

البديل

إسبوعية - سياسية - مستقلة

العدد (١٠٧) ٢٠١٣/٩/٢٩ م | www.al-badeel.org | Issue (107) 29/9/2013

جون كيري: سوريا ستنهار قبل انتصار أي طرف

كبرى الفصائل العسكرية تستعد لـ«حرب داخلية»

البديل

استنفرت الفصائل العسكرية الكبرى في شمال سوريا بعد بروز مؤشرات على قتال داخلي عنيف قريباً، حيث أصدرت ما يعرف بـ"الدولة الاسلامية في العراق والشام" (داعش) بياناً حددت فيه مهلة ٤٨ ساعة لتسليم مقاتلي لواء عاصفة الشمال في إعزاز أنفسهم وإعلان التوبة، فيما ردّ عاصفة الشمال ببيان مماثل وسط بروز تكتل جديد مؤلف من نحو ٢٠ فصيلاً مقاتلاً تبرؤوا فيه من الائتلاف الوطني والحكومة المؤقتة. ومن بين الألوية المنضمة إلى هذا التكتل جبهة النصرة ولواء التوحيد ولواء الاسلام وحركة أحرار الشام ولواء صقور الشام، وهي كبرى التشكيلات العسكرية المقاتلة. ويرى مراقبون أن هذا التحالف يستهدف تحجيم "داعش" أيضاً في شمال سوريا.

واتهم أحمد الجربا، رئيس الائتلاف الوطني، متطرفين قدموا من خارج الحدود بـ«سرقة الثورة». وقال في كلمة ألقاها أمام الجمعية العامة للامم المتحدة، إن «السوريين من أكثر شعوب الارض مناصرة للسلام والاعتدال والتسامح والتعايش. وما نراه اليوم من جماعات مرتبطة بتنظيم القاعدة لا علاقة له بالشعب السوري ولا بثورته ولا بجيشه الوطني الحر».

واشتد القتال بين مقاتلي وحدات الحماية الكردية و"داعش" جنوب عفرين. وذكرت تقارير أن القيادي البارز في داعش، أبو عمر الشيشاني، قتل في الاشتباكات التي اندلعت في قرية جلمة الكردية في عفرين. واستخدم الطرفان أسلحة ثقيلة في قصف مواقع الآخر، بما فيها الدبابات وسط مراقبة علنية من أجهزة الاستخبارات التركية لسير المعارك عبر الحدود.

وافق مجلس الأمن الدولي على مشروع قرار يطالب بالتخلص من الأسلحة الكيماوية للنظام، ولكن القرار لا يهدد بالقيام بعمل عقابي تلقائي ضد بشار الاسد اذا لم تمتثل للقرار. وينص في هذه الحالة على إمكانية فرض عقوبات من مجلس الأمن لكنها لن تكون تلقائية بل سيتعين صدور قرار ثان، ما يترك في هذه الحالة أمام موسكو إمكانية التعطيل. وجاء القرار الذي وافق عليه أعضاء مجلس الأمن بالإجماع بعد جهود دبلوماسية مكثفة استمرت أسابيع بين روسيا والولايات المتحدة.

كما عقدت مجموعة «أصدقاء سوريا» اجتماعاً في نيويورك أعلنت فيه تصميمها على زيادة المساعدة لكل مكونات الائتلاف الوطني الذي قالت الأمم المتحدة إن له دوراً مركزياً في ضمان نجاح مؤتمر «جنيف ٢» وعدم تفكك سوريا، فيما حذر وزير الخارجية الأميركي جون كيري من أن سوريا ستنهار قبل أن يزعم أي طرف «تحقيق نصر عسكري».

رأي البديل-سوريا والإسلام والديمقراطية

في البيان الذي صدر منذ أيام عن عدد من القوى الإسلامية المسلحة والذي حددت فيه هذه القوى الإسلام مصدراً وحيداً في التشريع للدولة السورية المقبلة ثمة تناقض مع المبادئ الأساسية التي قامت من أجلها ثورة السوريين، إذ يعكس البيان إرادة واضحة من قبل فصائل بعينها لفرض نمط الدولة وشكلها على السوريين، والمفارقة أن الأزمة السورية التي لم تجد حتى اللحظة مخارج لها سواءً في الحل العسكري أو السياسي يُراد لها من البعض أن تزداد تعقيداً، وهو ما لا يخدم السوريين أيا تكن انتماءاتهم العقائدية والأيديولوجية والسياسية.

إن طرح التناقض بين الإسلام والديمقراطية في هذه اللحظة لا يؤسس من الوجهتين النظرية والعملية سوى إلى مزيد من الانقسام بين القوى السياسية السورية، وهو لا يمكن أن يفهم في سياق معركة تغيير النظام، وإنما في سياقات أخرى، وبعضها سياقات إقليمية لا تمت بصلة إلى الأزمة السورية في منطلقاتها الداخلية.

من الواضح أن البعض يريد زج سوريا في أتون حرب طويلة، خاصة عندما يتم تحويل الثورة من كونها ثورة من أجل الحرية والكرامة إلى ثورة من أجل بناء الدولة الإسلامية، وأن يخطف عبر امتلاك القوة العسكرية قرار السوريين، وأن يختصر التنوع السوري بوجهة نظر عقائدية هي نفسها محل خلاف في الوسط الإسلامي السوري.

هل يحق لفصائل عسكرية مسلحة تحسب نفسها على قوى الثورة أن تحدد شكل الدولة المقبلة؟ إن قيامها بهذا الأمر يتنافى مع كونها قوى ثورية، أي أنها قوى يجب أن تكون في خدمة ثورة كل السوريين، وليس في خدمة وجهة نظر محددة، وانحيازها إلى وجهة نظر عقائدية بعينها يجعلها خارج إطار الثورة بشكل كلي، ويفقدها ثقة السوريين، وهي في بيانها الذي أصدرته لا تبدو حريصة على الثورة، أو إلى انتمائها إليها، فثورة السوريين جاءت على أساس التناقض مع نظام الحزب الواحد والفرد الأوحد وغياب التعددية السياسية وبالتالي هي ثورة من أجل الديمقراطية كمنظومة قيم متكاملة، وليست ثورة من أجل استبدال استبداد يتستر بالشعارات القومية باستبداد يتستر بشعار الدولة الإسلامية.

إن بيان القوى العسكرية الإسلامية يقرع جرس إنذار للقوى الديمقراطية السورية يجب أن يدفعها إلى الوحدة فيما بينها، فهي بحفاظها على خطها الديمقراطي التعددي تشكل ما تبقى من حصانة لسوريا المستقبل.

رفضته «داعش» والبعض رأى فيه انعكاساً للصراع القطري السعودي

بيان لقادة عسكريين يسحب الشرعية من «الائتلاف» ويدعو إلى إقامة دولة إسلامية

■ خاص البديل:

انعقدت اجتماعات عديدة طارئة خلال الأيام الماضية في ريف حلب الشمالي، ناقش فيها قادة الفصائل المقاتلة في ريف حلب الشمالي الخلاف الذي حدث بين تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وبين لواء عاصفة الشمال، والذي أسفر عن قتلى وأسرى من الطرفين منذ عدة أيام، وأعلنت الفصائل عن أنها ستصدر بياناً هاماً توقع الجميع أن يكون متعلقاً بالمشكلة التي جمعتهم ، فكانت المفاجأة أن خلصت هذه الاجتماعات إلى نتائج عديدة صدرت عن المجتمعين وسميت البيان رقم (1) والذي تلاه عبد العزيز سلامة القائد العام للواء التوحيد ، ويتحدث عن عدم الاعتراف بالائتلاف الوطني كممثل عن السوريين وعدم الاعتراف بالحكومة التي سيتم تشكيلها برئاسة أحمد طعمة، والنقاط التي تبنتها الفصائل المجتمعة في بيانها هي:

1- تدعو هذه القوى والفصائل جميع الجهات العسكرية والمدنية إلى التوحد ضمن إطار إسلامي واضح ينطلق من سعة الإسلام ويقوم على أساس تحكيم الشريعة وجعلها المصدر الوحيد للتشريع.

2- تنظر هذه القوى إلى أن الأحقية في تمثيلها إلى من عاش همومها وشاركها في تضحياتها من أبنائها الصادقين.

3- تعتبر هذه القوى أن كل ما يتم من التشكيلات في الخارج دون الرجوع إلى الداخل ، لا يمثلها ولا تعترف به ، وبالتالي فإن الائتلاف والحكومة المفترضة برئاسة أحمد طعمة لا تمثلها ولا تعترف بها.

4- تدعو هذه القوى والفصائل جميع الجهات العسكرية والمدنية إلى وحدة الصف ووحدة الكلمة ونبذ التفرقة أو الاختلاف وتغليب مصلحة الأمة على مصلحة الجماعة.

وقد وقع على البيان جبهة النصرة، وحركة أحرار الشام الإسلامية، ولواء التوحيد، ولواء الإسلام، وألوية صقور الشام، وحركة فجر الشام الإسلامية، وحركة النور الإسلامية، وكتائب نور الدين الزنكي، وتجمع فاستقم كما امرت – حلب، والفرقة التاسعة عشر، ولواء الأنصار.

وقد تباينت آراء الناشطين في مدينة حلب حول هذا البيان، وفي هذا التحقيق ترصد "البديل" بعض ردود الفعل تجاه البيان، وبهذا الصدد قال الناشط ملاذ صبري أن لهذا البيان أبعاد كثيرة على المستوى الدولي ، وأنه يغلق الباب في وجه أمريكا في سعيها لسرقة الثورة وحرف مسارها.

أما الجندي المنشق عبد الله الحمدان فقال: "إن هذا البيان يعبر عن توحيد للرأي بين الفصائل، وهذا أمر جيد ومطلوب لاستكمال الثورة السورية ونجاحها ، لكنه أمر تحديد التشريع القادم بعد سقوط النظام أمر مبكر، وانه يجب ترك الخيار لكل السوريين حتى يشاركوا في تقرير ذلك، فهو من حقهم جميعاً، ولا يجب أن يكون إلا عبر استفتاء شعبي".

أما الناشط طوني الطيب فقال: "أرى أن هذا البيان هو نتيجة للصراع القطري السعودي حول بسط النفوذ على مسار الثورة ، بدليل أن الكثير من هذه الألوية استقبلت غسان هيتو في حلب ورحبت به كونه محسوب على قطر ، والآن يرفضون حكومة أحمد طعمة ، لذلك فإني أجد أن هذا البيان لا يتعلق بالثورة في الداخل أبداً بل جاء بناءً على توجيهات خارجية ، فهو مناقض لنفسه كونه يرفض حتى معارضة الخارج لكنه ينفذ ما يملى من الدول على من وقعوه، ليس من المعقول أن تكون أرضنا السورية موطناً لكل الصراعات في العالم ، صراعات أجنبية وصراعات عربية، وكل هذا لأجل موقع سورية بالنسبة لإسرائيل ، ألهذا الحد ترغب كل دول العالم بالحفاظ على الصغير اليهودي المدلل، ترى هل يجب أن نسمح بسلوكنا غير المسؤول أن يكون كل هؤلاء لاعبين على أرضنا السورية، علينا أن نصدر بيانات ترتقي إلى حجم المسؤولية الملقاة على عاتقنا ، وعلى حجم الدم السوري الذي سفك على أرض الوطن ، وأن تصب هذه البيانات والتحالفات في هدف واحد وهو القضاء على النظام في أسرع وقت ممكن فقد أنهك الشعب السوري ولم يعد يحتمل..

ومن الجدير بالذكر أن الدولة الإسلامية في الشام والعراق رفضت هذا البيان بل وكل هذا التحالف وفي تصريح على صفحتها على تويتر اعتبرت أن هذا تحالف للصحوات ضدها، وأنه وجد لمحاربة "داعش" ، وسمت لواء التوحيد بلواء الشرك.

وترددت المواقف حول تصريحات الدولة حتى أن بعض مؤيديها والمدافعين عنها وعن مقاتليها بدأت مواقفهم تتغير وتطالب الدولة بالانضمام لموقعي هذا البيان وأن تكون مع الجماعة، ففي خطاب من أحد المثقفين المؤيدين للدولة ويدعى فواز.هـ قال: إخواننا المجاهدين في دولة الإسلام في العراق و الشام : أولا نحن من مؤيديكم و مناصري منهجكم ضد الطغاة و المجرمين و الكافرين، و لكن أن تقوموا باتهام المجاهدين – الموقعين على بيان سحب شرعية الحكومة و المعارضة الخارجية – بأنهم صحوات و شرك ، فهذا عين التجني و الظلم ، هؤلاء المجاهدون هم خيرة مجاهدي سوريا ، و هم يمثلون جميع التيارات الإسلامية المجاهدة و التي تطالب بدولة إسلامية ، فإذا اتهمتم هؤلاء بالشرك و الردة ، فهذا يقتضي بالضرورة اتهام كل الشعب السوري بهذه التهمة ، و هذا ما ينافي الحقيقة ، و يجعلكم في منأى عن الحاضنة الشعبية التي احتوتكم و احتضنتكم و باركت جهادكم".

فيما وجد بعض الناشطين كالإعلامي محمد الأحمد أن هذا البيان خطوة هامة على طريق النصر على النظام وأيضاً يعتبر خطوة جدية في حل مشكلة "داعش" وكتائب الجيش الحر الأخرى، فقد أحرج جميع الموقعين "داعش" وأسسوا حلفاً إسلامياً يطالب بما تطالب به "داعش"، فإن كان رجالات الدولة الإسلامية في العراق والشام على حق فلم لا ينضموا لهذا الحلف الإسلامي الجديد الذي يناسب ما يقولون أنه هدفهم ، لكننا رأينا أنهم رفضوا ذلك بل اتهموا موقعي البيان بأنهم الصحوات التي ستحاربهم ، وبذلك بدأ جماعة "داعش" بفقد حاضنتهم الشعبية شيئاً فشيئاً بسبب تعنتهم وإصرارهم على نهجهم التكفيري في تكفير كل من لم يخضع لهم ولدولتهم المزعومة.

أما الإعلامي عبدو اسماعيل فقال: إن تهاون الثوار مع السارقين و الشبيحة الذين انضموا للجيش الحر هو من أوصلنا إلى هذا الحال من التخبط، و إصدار قرارات توحي بطريقة أو بأخرى بأن هذه القرارات هي محاباة للفصيل الذي يصعب التفاهم معه، و لو أن الثوار كانوا حازمين مع المسيئين من الجيش الحر منذ بداية تشكيله لكان حالنا اليوم أفضل بكثير، و لما رأينا هؤلاء المسيئين يتزعمون ألوية و كتائب وهم بالحقيقة لا يستطيعون قيادة 10 مقاتلين، و لو أن الثوار حاسبوا المسيئين منذ ظهور إساءاتهم من سرقة و إهانات للمدنيين لرأينا جيشنا الحر بصورة أجمل و أرقى و كنا قطعنا الطريق على من يزايد علينا بالشرف و الإخلاص لله و الوطن و الثورة.

النظام يغلق أبواب دمشق أمام النازحين

دمشق- رويترز

في الشتاء الماضي، فرّ أبو باسم مع زوجته وأطفاله الأربعة من القتال الشرس الدائر في الأحياء الواقعة جنوب شرق دمشق ولجأ لمنزل شقيقته في الطرف الآخر من العاصمة. وبعد سبعة أشهر لا تزال الأسرة السنية تختبيء في منزل في حي اللوان على الأطراف الجنوبية الغربية للمدينة بعد أن رفضت السلطات منح أبو باسم تصريحا للإقامة بالحي.

إنها نفس محنة كثيرين من السوريين ممن قدموا من مناطق لا تخضع لسيطرة الحكومة – ويمكن استخلاص هذه الحقيقة من بطاقات هويتهم – إذ غالباً ما ترتاب الحكومة في تعاطفهم مع المعارضة. وعند نقاط التفتيش يجري ايقاف هؤلاء دون غيرهم واستجوابهم وفي بعض الأحيان اعتقالهم عدة أشهر، من دون اتهام، وتعذيبهم حسبما روى أبو باسم من واقع تجربته الشخصية.

ويعجز هؤلاء عن تحمل الإيجارات الباهظة للمنازل بوسط دمشق الذي لا يزال من أكثر المناطق أمناً في العاصمة والمحافظات المحيطة بها ومن ثم يلجؤون لضواحي المدينة. لكن ثمة اتجاهاً متزايداً لإبعادهم عن المناطق التي تعتبرها الحكومة مهددة، من بينها أحياء مثل اللوان الواقع على أطراف البساتين التي تستخدم في بعض الأحيان كغطاء للمعارضة التي تقاتل ضد الرئيس السوري بشار الأسد.

وقطعت السلطات عدداً كبيراً من أشجار الفاكهة في العام الماضي، غير أن القيود لم ترفع. وقال أبو باسم الذي رفض نشر اسمه بالكامل خشية انتقام السلطات، إن مسلحين عند نقطة تفتيش تابعة للقوات الحكومية بالقرب من منزله الجديد أبلغوه أن عليه أن يستخرج تصريحاً رسمياً للإقامة في المنطقة.

وأضاف: "ارتبكت واجبتهم قائلاً: 'أي تصريح إقامة. لماذا أحتاجه وأنا مواطن سوري أقيم في بلدي؟'. وتفرض القيود الصارمة على الأحياء الأفقر مثل اللوان على أطراف المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. وامتدت القيود لبعض الأحياء الراقية مثل مشروع دمر الخاضع لسيطرة الحكومة وهو قريب من جبل قاسيون المطل على شمال دمشق بالقرب من منطقة شديدة الحراسة يقيم بها كبار العسكريين ومعظمهم من الأقلية العلوية التي ينتمي إليها الأسد.

وقبل أشهر قليلة اعتقلت السلطات عدداً من سماسرة العقارات في الحي الذي يقطنه مواطنون من الطبقة المتوسطة من مختلف الطوائف يومين أو ثلاثة، ربما للتأكيد على هذا الأمر. وبعد الإفراج عن السماسرة أبلغوا أصحاب المنازل في مشروع دمر بحظر تأجير عقاراتهم للوافدين على المنطقة، أي استبعاد كل من يفر من المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة.

ولا توجد لوائح أو تصريحات علنية تفرض مثل هذه القيود، ما يجعل من الصعب تحديد عدد من تسري عليهم، أو إذا كان المسؤولون يختصون طائفة بعينها. ويقول سكان المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في دمشق ومعظمهم من السنة إنهم يواجهون أشد المصاعب وغالباً ما يستهدفون عند نقاط التفتيش. وذكر النازحون من حي برزة – معقل المعارضة – إلى مناطق أخرى في العاصمة، لاسيما الشبان، أنهم يتحاشون الخروج من منازلهم الجديدة خشية المرور على نقاط تفتيش ما يعرضهم لمشاكل. ويضيفون أنهم يأملون في العودة لديارهم في يوم ما حتى وإن كان كومة من الأنقاض حين تضع الحرب الأهلية أوزارها التي أودت بحياة 100 آلاف وشردت الملايين.

بالنسبة لأبو باسم الذي يقول أنه في أوائل الأربعينات من العمر، فإن مشكلة السكن ليست سوى أحدث فصول معاناته التي بدأت قبل عام. فقد أمضى أربعة أشهر ونصف الشهر في قبو سجن بأحد مباني المخابرات بعد احتجازه عند نقطة تفتيش واتهامه بمساعدة المعارضة وإمدادها بالخبز.

ثمة اتجاه متزايد لإبعادهم عن المناطق التي تعتبرها الحكومة مهددة

والاتهام شائع وغالباً ما يوجه لأي مسافر يحمل مواد غذائية إذا كان قريباً من مناطق المعارضة، أو يحمل بطاقة هوية تبين انتماءه لأحد معاقل المعارضة. ويقدر نشطاء أن آلاف المدنيين يقبعون في سجون تحت الأرض في أنحاء متفرقة في دمشق حيث يحتجزون لأجل غير مسمى.

وقال أبو باسم إنه حمل شاحنته الصغيرة بالخبز الطازج بالفعل بنية بيعه لمن يرغب في تفادي الصفوف الطويلة مقابل سعر أعلى.

كان يريد أن يكسب قوت يومه بعد أن فشل منذ أشهر في العمل في مهنته كمشرف على الاعمال الإنشائية بسبب تعثر الاقتصاد. لكن اتضح أنها وسيلة خطيرة لكسب المال، ويقول إن يديه لا تزالان ترتعدان نتيجة احتجازه. ويقول عن ظروف اعتقاله "كانت الأرضية شديدة القذارة... باردة ورطبة... نام البعض عليها وبدا الجميع مرضى. لم أتعاف بالكامل منذ ذلك الحين."

وكشف عن ساقيه حيث تظهر بقع باللونين الأزرق والأحمر تحت جلده، وحين سئل عن سبب تغير لون الجلد، هز رأسه وأجاب بصوت خفيض: "التعذيب". لذا احتاج قدراً كبيراً من الشجاعة لتنفيذ مطلب المسلحين عند نقطة التفتيش بالتوجه لأقرب مكتب مخابرات للحصول على تصريح إقامة، بل تجرأ واحتج حين رفض ضابط قبول طلبه.

ومضي يقول: "قلت له 'ماذا أفعل ؟ تقول نقطة التفتيش إنه ينبغي لي أن أحصل على تصريح، وأنت وحدك الذي يمكن أن يعطيني إياه' قلت له إن شقيقي وأحد أقاربي استشهدا وهما يخدمان في الجيش السوري في الحرب الدائرة الآن. أبلغته أنني اضطررت للفرار من منزلي. لماذا لا يساعدني أحد؟."

وتابع: "رأيت الغضب يطل من عينيه وتقدم نحوي وأمسك بخناقي.. ثم ركلني وأخذ بطاقة هويتي وأمرني بالجلوس على الأرض والانتظار." وقال أبو باسم إنه انتظر اكثر من ساعة ونصف الساعة، مضيفاً: "شعرت بالضيق وأوعز لي شيطاني أن أهاجم أحد الحرس واستولي على بندقيته وأقتلهم جميعاً. ولكن صبرت لحين عودة الضابط ورد لي بطاقة هويتي وهرعت إلى المنزل."

واليوم مثل سائر الأيام منذ ذلك الحين، يستيقظ من نومه مبكراً ويختلس النظر إلى الشارع على أمل ألا يري نقطة التفتيش كي يستطيع الخروج وكسب المال من أي عمل بسيط، لكن إذا كانت نقطة التفتيش قائمة في مكانها يعود أدراجه لمنزله ويستغني عن أجر اليوم.

وقال: "لذا احيانا نجد ما نأكله. واحيانا أخرى لا نتذوق طعم الأكل."

ألمانيا والسويد هما الأكثر استقبالاً لطالبي اللجوء

السوريون غير مرحب بهم في دول الاتحاد الأوروبي

شبكة الأنباء الإنسانية - البديل:

باتت قضية اللاجئين السوريين واحدة من القضايا الرئيسية في المسألة السورية، حيث أدى طول أمد الصراع وعدم وجود مخارج سياسية للحل إلى استمرار حالة العنف التي يذهب المدنيون ضحيتها بالدرجة الأولى، وأجبر ملايين السوريين على اللجوء إلى دول الجوار، والتي تشهد في تعاملها مع اللاجئين السوريين معايير مختلفة، كما أن محاولات اللجوء إلى أوربا باتت أحد مساعي اللاجئين بحثاً عن ظروف أكثر استقراراً، خاصة أن الانطباع العام السائد هو ظروف اللجوء إلى أوربا هي أفضل بكثير عما عليه في دول الجوار، وذلك لوجود قوانين وحقوق راسخة لدى دول الاتحاد الأوروبي في حماية اللاجئين، لكن في حقيقة الأمر، لا تبدو إمكانية وصول السوريين إلى إحدى بلدان الاتحاد الأوروبي إمكانية متاحة في ظل تشديد غير مسبوق تجاه الفارين من النزاع في سوريا، وفي هذا التقرير الذي أعدته شبكة الأنباء الإنسانية الكثير من الحقائق حول الإجراءات التي تتخذ أوروبياً من أجل الحد من تدفق اللاجئين السوريين إلى بلدان الاتحاد، ومن خلال هذا التقرير تسلط "البديل" الضوء على الصعوبات والتعقيدات التي تواجه السوريين في وصولهم إلى ملاذ آمن في بلدان الاتحاد الأوروبي:

بدأت هجرة السكان من سوريا بأعداد هزيلة في النصف الأخير من عام 2011، ثم تحولت إلى تدفق مستمر في عام 2012، ثم إلى فيضان في عام 2013. وتشير تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى فرار 5،000 سوري من بلدهم يومياً في المتوسط، وإلى أنه بحلول منتصف أيلول، كان حوالي 2.1 مليون سوري يعيشون كلاجئين، معظمهم في البلدان المجاورة. وقد استوعب لبنان وحده 752،000 لاجئ سوري، بينما قبل الأردن وتركيا والعراق ومصر دخول مئات الآلاف من السوريين أيضاً. وتقول الحكومة التركية أنها أنفقت 2 مليار دولار للاستجابة لتدفق اللاجئين من سوريا، في حين أنفق الأردن مبلغاً مماثلاً خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2013 فقط.

وتوقع تقرير حديث للبنك الدولي أن يكون الصراع وموجات اللجوء التي نتجت عنه قد ضاعفت معدل البطالة في لبنان، وخفضت نمو الناتج المحلي الإجمالي، وفرضت ضغوطاً على نظم الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي حتى أوصلتها إلى نقطة الانهيار. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي قد التزم بتقديم 1.75 مليار دولار لجهود الإغاثة في سوريا والمنطقة المحيطة بها، مما يجعله أكبر المانحين الدوليين، إلا أنه لم يبد تضامناً يذكر مع دول مثل تركيا والأردن ولبنان، من حيث المساعدة على تحمل عبء اللاجئين الذي يخرج عن إطار السيطرة بشكل متزايد. وعلى الرغم من قربها النسبي إلى هذا الصراع، فإن أوروبا تستضيف 41،000 فقط من طالبي اللجوء السوريين، غالبيتهم العظمى في بلدين فقط، هما ألمانيا والسويد. والأمر لا يقتصر على افتقار الاتحاد الأوروبي إلى سياسة مشتركة لتنظيم معاملة طالبي اللجوء السوريين وحمايتهم في الدول الأعضاء، بل يشمل أيضاً حدود أوروبا التي تشبه القلعة الحصينة والتي تجعل وصول السوريين إلى أراضي الاتحاد الأوروبي أمراً في غاية الصعوبة.

ويشير تقرير أصدره المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين (ECRE) في وقت سابق من هذا الشهر إلى أن "الوصول إلى أوروبا أصبح صعباً على نحو متزايد، والقنوات القانونية التي تسمح بالدخول إلى الاتحاد الأوروبي شبه معدومة، خاصة بعد أن أغلقت الدول الأعضاء سفاراتها في سوريا". الدخول إلى الاتحاد الأوروبي وبالنسبة للكثير من اللاجئين، الخيار الوحيد المتاح هو دفع أموال للمهربين لكي يساعدوهم على دخول

أراضي الاتحاد الأوروبي بشكل غير قانوني، ولكن حتى هذا الأمر أصبح أكثر صعوبة. كانت الحدود اليونانية التركية التي يبلغ طولها 206 كيلومتراً تمثل نقطة الدخول الرئيسية إلى الاتحاد الأوروبي بالنسبة للمهاجرين وطالبي اللجوء، ولكن في شهر آب2012، قامت الحكومة اليونانية، بمساعدة من وكالة الحدود الأوروبية "فرونتكس" بتشديد الإجراءات الأمنية بشكل ملحوظ على الحدود، بما في ذلك إقامة سياج يمتد بطول 12 كيلومتراً عند واحدة من نقاط العبور الأكثر رواجاً. ويلجأ معظم طالبي اللجوء السوريين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا الآن إلى السفر عبر طرق بحرية أكثر خطورة بكثير تربط بين تركيا والجزر اليونانية، وبين مصر والساحل الجنوبي لإيطاليا. وفي حين تم الإبلاغ عن عدد من الوفيات الناجمة عن الغرق والجفاف، تشير تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى وصول 4،600 سوري الى إيطاليا عن طريق البحر خلال الفترة من كانون الثاني إلى أوائل أيلول عام 2013، ووصل ثلثاهم في شهر آب وحده.

وفي السياق نفسه، تدخل أعداد متزايدة إلى أوروبا عبر بلغاريا أيضاً، وقد وصلت مراكز الاستقبال هناك إلى طاقتها الاستيعابية القصوى. ويجري حالياً التحفظ على عدد غير معروف من طالبي اللجوء في مركزين للاعتقال انتظاراً للبت في طلبات اللجوء الخاصة بهم، وهي إجراءات يمكن أن تستغرق عاماً كاملاً. من جانبه، قال انطونيو غوتيريس المفوض السامي لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة خلال اجتماع لمجلس العدالة والشؤون الداخلية بالاتحاد الاوروبي في شهر تموز الماضي: "في الماضي، حث الاتحاد الأوروبي تركيا على استمرار فتح حدودها أمام السوريين الذين يرغبون في طلب اللجوء، ولكن في الوقت نفسه خصص معظم موارده للسيطرة على الدخول غير النظامي عند حدوده الخارجية". وأضاف قائلاً: "على الرغم من أن إدارة الحدود تعد حقاً سيادياً وأولوية مشروعة للدول، لابد من إيجاد وسائل لضمان قدرة السوريين الذين يلتمسون الحماية عند حدود الاتحاد الأوروبي على الوصول إلى الأراضي والإجراءات والسلامة". كما أعرب عن قلقه إزاء عدم الاتساق بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالبت في طلبات اللجوء المقدمة من قبل السوريين، وأنواع الحماية التي يتم منحها. ولا يزال على الاتحاد الأوروبي أن يقطع شوطاً طويلاً قبل تنفيذ نظام لجوء أوروبي مشترك، وبعض الدول أقل استعداداً لمنح وضع اللاجئ من غيرها. فاليونان، على سبيل المثال، لديها نظام لجوء مختل وظيفياً بشكل ملحوظ، ومنحت صفة اللاجئ لاثنين فقط من أصل 275 سورياً تقدموا بطلبات في عام 2012، وفقاً للمفوضية. وفي العام نفسه، تم اعتقال واحتجاز ما يقرب من 8،000 سوري لدخولهم إلى اليونان أو إقامتهم فيها بصورة غير شرعية. وعلى الرغم من أن وزارة النظام العام وحماية المواطنين اليونانية أمرت منذ ذلك الحين بعدم احتجاز السوريين إلا لحين التحقق من هويتهم ثم إطلاق سراحهم، فإن معظم السوريين الذين يملكون القدرة على الانتقال الى دول أخرى يفعلون ذلك بحثاً عن فرصة أفضل لتلقي الحماية. الحماية يمكن أن تختلف وتعتبر معدلات الاعتراف بطالبي اللجوء السوريين مرتفعة

بصفة عامة في أماكن أخرى في أوروبا، ولكن تقرير المجلس الأوروبي المعني باللاجئين والمنفيين يشير إلى أن عدداً من البلدان تمنح حماية فرعية أو إنسانية بدلاً من وضع اللجوء، على الرغم من حقيقة أن "الأشخاص الفارين من سوريا يندرجون تماماً في إطار اتفاقية اللاجئين لعام 1951، وينبغي منحهم الحماية وفقاً لذلك،" كما أوضح غوتيريس. وعادة ما يتم منح السوريين الحاصلين على حماية فرعية أو إنسانية تصاريح إقامة صالحة لمدة سنة واحدة فقط (مقابل ثلاث سنوات للاجئين)، وقد لا يتمتعون بحق الرعاية الاجتماعية. وقد أرست السويد مؤخراً ما تأمل جماعات حقوق اللاجئين أن تكون سابقة عندما منحت حق الإقامة الدائمة لما يقرب من 8،000 طالب لجوء سوريين يقيمون في البلاد بتصاريح إقامة مؤقتة. وبالإضافة الى منح السوريين وضع اللاجئين، فإن الخيار الآخر الذي تحث المفوضية على تطبيقه هو أن تقبل الدول الأعضاء اللاجئين السوريين في إطار إعادة التوطين في حالات الطوارئ أو القبول الإنساني (وهو نوع من الحماية مؤقت أكثر من وضع اللجوء). وفي شهر آذار، أعلنت ألمانيا عن برنامج القبول الإنساني الذي سيستضيف 5،000 سوري لمدة عامين، مع إعطاء الأولوية لأولئك المسجلين بالفعل في لبنان أو الذين لديهم عائلات في ألمانيا. وتجدر الإشارة إلى أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد أعلنت في شهر حزيران الماضي أنها تسعى لتحقيق القبول الإنساني لـ 10،000 لاجئ سوري، وإعادة التوطين لـ 2،000 آخرين ممن هم بحاجة ماسة إلى ذلك. وحتى الآن، تعهدت 10 دول (7 منها في أوروبا) بتوفير ما مجموعه 1،650 مكاناً لإعادة التوطين، ولكن بالإضافة إلى ألمانيا، وافقت النمسا فقط على منح 500 سوري حق القبول الإنساني.

وفي سياق الصراع الذي يولّد 5،000 لاجئ جديد كل يوم، انتقدت جماعات حقوقية التزامات الحد الأدنى هذه. وتبدو الأرقام ضئيلة أيضاً بالمقارنة مع عشرات الآلاف من اللاجئين الذين قبلتهم بعض البلدان أثناء فترات الصراع في كل من كوسوفو والبوسنة. وتعزو جوليا زلفينسكايا من المجلس الأوروبي المعني باللاجئين والمنفيين تلك الاستجابة المخيبة للآمال إلى المناخ السياسي السلبي بشكل عام الذي يخيم على المهاجرين واللاجئين في أوروبا في الوقت الراهن. وأكدت في تصريح لشبكة الأنباء الإنسانية أن "عدداً قليلاً فقط من القادة الأوروبيين يقولون أنهم يرحبون باللاجئين. وتعبر بعض الدول عن استعدادها لإعادة توطين 30 شخصاً فقط، وعندما تقارن ذلك بالأرقام التي تستضيفها البلدان المجاورة مثل الأردن ولبنان، فإن هذا لا يظهر أي تقاسم حقيقي للمسؤولية". من جهته، دعا تحالف الليبراليين والديمقراطيين من أجل أوروبا (ALDE)، وهو حزب سياسي في البرلمان الأوروبي، إلى عقد مؤتمر إنساني لمناقشة مسألة تسهيل الوصول إلى الاتحاد الأوروبي بشكل مؤقت بالنسبة للأشخاص الفارين من النزاع. ويمكن تنفيذ نظام حماية مؤقتة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي باستخدام التوجيه المعتمد في عام 2001 في أعقاب الصراع في كوسوفو، ولكن هذا سيتطلب موافقة جميع الدول الأعضاء. "لدينا أدوات يمكن أن نستخدمها إذا قررنا نشرها، ولكنك بحاجة إلى إرادة سياسية للقيام بذلك. لقد شهدنا الكثير من البيانات المنمقة (حول هذه القضية)، ولكن دون اتخاذ إجراءات عملية،" كما أفاد غيوم ماكلافلين، مستشار السياسة في تحالف الليبراليين والديمقراطيين من أجل أوروبا. وبينما ترى زلفينسكايا أنه قد يكون من السابق لأوانه تنفيذ توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن الحماية المؤقتة، نظراً إلى أن أعداد طالبي اللجوء السوريين الذين يصلون إلى أوروبا لا تزال صغيرة نسبياً، يمكن بدلاً من ذلك اتخاذ تدابير لفتح القنوات القانونية التي تتيح دخول الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، عن طريق تخفيف القيود الحالية التي تعرقل الحصول على تأشيرة دخول وقواعد جمع شمل الأسرة للسوريين، وإصدار التأشيرات الإنسانية من خلال السفارات في البلدان المجاورة.

مخاض العالم على هامش المذبحة السورية

غازي دحمان

العجز عن المبادرة، وفقدان الطرف الدولي القوي، يفرضان على مقاربات الأزمة السورية أخذ طابع التجريب بما يستتبعه من ضرورة انتظار تظهير النتائج، وضرورة تحريك عناصر التجربة وخلق المناخات المناسبة لنجاحها، بوصفها تجربة وحسب، من دون الاهتمام بما إذا كان المنتج الذي ستفرزه ستكون له فعالية مناسبة لعلاج الإشكالية الأساسية.

كل ما يحصل في محيط الحدث السوري لا يعدو كونه تمارين ذهنية تجريبية في حقل العلاقات الدولية، مرة بقصد تجريب تعديل ميزان القوى العالمي، ومرة تجريب حالة الابتعاد عن الانخراط المباشر بإدارة الأزمات، وقد يأخذ التجريب شكل توريط قوى بعينها في الحدث وإظهاره على أنه إنجاز استراتيجي. وفي ظل هذه المناخات عادة ما يجري الحديث عن شخصيات عبقرية تحرك خيوط الأزمة، أكثر من الحديث عن أدوار الدول، إذ ليس مصادفة أن يسطع نجم سيرغي لافروف ويتحول من دبلوماسي برطانة أيديولوجية خشبية إلى براغماتي محترف.

على أن ذلك يجب أن لا يغيّب حقيقة أن المنظومة العالمية بدأت تنفك عن عقيدتها وعقدها الأساسي الذي تأسس عشية الحرب العالمية الثانية، بتراتبية قواها، وكذا القانون الناظم لسير العلاقات الدولية والقائم على مسؤولية حفظ الأمن والسلم الدوليين، ودور الدول الكبرى في هذا الإطار، وتعيد تشكيل ذاتها وفق مقاربة جديدة خلاصتها أن مروحة عناصر المشاكل العالمية صارت أكبر من قدرة دولة أو مجموعة دول على حملها أو التصدي لها، ذلك أن بيئة الصراع العالمي طوّرت نمط عملياتها على مدى سطح أوسع بفضل التشابك والتعقيد الذي باتت تتميز به أنماط التفاعلات البشرية، وأن الأفضل هو الاتجاه بدل ذلك إلى نوع من التخصصية، بمعنى الاكتفاء من أي حدث عالمي بالعناصر التي تخص طرف ما وترك الباقي يتفاعل بالطرق المناسبة دون إزعاج.

تثبيت هذه القاعدة جرى يوم أطفأت البوارج الأمريكية محركاتها قبالة السواحل السورية على وعد أن يتم تسليم السلاح الكيماوي الذي قد يستهدف إسرائيل، العنصر الأهم في معادلة الحدث السوري، دون التدقيق بمدى انعكاس هذا الأمر على بقية العناصر المدمرة في الأزمة السورية، من نوع استمرار نظام الأسد بقتل مواطنيه بكل أنواع الأسلحة، وترجمة تلك القاعدة جرى لحظة لقاء كيري– نتنياهو فور الانتهاء من التفاهم مع روسيا حول هذه الصفقة، وكأنه يقول أخذنا حصتنا وليأخذوا بعدها ما يريدون.

الرئيس اوباما حاول تمرير ما يندرج تحت نظرية العناصر هذه باستراتيجية الأهداف، بدل استراتيجية الخطوط الشهيرة، في مقابلة أجرتها معه قناة تلموندو الناطقة بالإسبانية حيث يرتكز الهدف الاول على»إخراج الأسلحة الكيميائية من سوريا حتى لا تتمكن أي جهة من استخدامها»، ثم الهدف التالي هو «العمل مع جميع الأطراف، ومنها

موسكو بنت قضيتها في الحدث السوري على أساس التركيز على إحداثيات معينة

الأطراف التي تدعم النظام السوري كروسيا لنقول: «يجب أن نضع حداً لهذا». مضيفاً أنه» سيجري التعامل مع الأهداف بالتدريج بحيث يجري التركيز على هدف واحد في آن». بالطبع يدرك اوباما أن إنجاز كل هدف من تلك الأهداف يتطلب ظروفاً ومناخات مناسبة لا يستطيع أحد التقدير باستمرار انسيابية سهولة تحقيقها، كما يدرك أن المسافة بين تحقيق هدف وأخر تحمل في طياتها تضاعف نكبة السوريين وتشرذم دولتهم.

على الجانب الروسي، كانت تطبيقات النظرية تبدو أكثر وضوحاً، إذ أن موسكو بنت قضيتها في الحدث السوري على أساس التركيز على إحداثيات معينة ، مثل التأكيد على مسألة الأمن القومي الروسي المهدّد بقرب سورية الجغرافي واحتمال أن يؤدي انهيار الدولة السورية إلى ضياع المخزون الكيماوي ووصوله إلى بعض مناطق القوقاز. أما العنصر الجديد الذي حاولت الدبلوماسية الروسية إظهاره في الأزمة فهو الابتعاد عن الديماغوجية والتركيز على الإحساس بالمسؤولية، وكان ذلك في صلب مقالة بوتين للأمريكيين في النيويورك تايمز، وفي ثنايا جل تصريحات الخارجية الروسية.

باستثناء تلك العناصر، لا يمكن العثور في نص الاتفاق الكيماوي على ما يشتبه به أنه يمثل أساساً لحل الأزمة التي قتلت عشرات الألاف من السوريين وشردت الملايين منهم، ولا عن مستقبل التعايش في هذا البلد، حتى مؤتمر جنيف2 في ظل هذه الصياغة لن يعدو كونه محاولة لترسيخ ما سبق التفاهم عليه، أمن إسرائيل وأمن روسيا. الأمر الوحيد المقدر له أن يرى النور هو الاتفاق على إدارة هذا الصراع وضبط مفاعيله كي لا تتطور إلى ما هو أبعد من ذلك.

ما يعزز هذا التحليل واقع الأزمة السورية نفسها، فهي تكرست بحيث أصبح حلها يحتاج وجود إرادة دولية وأثمان تفوق ما هو مطروح الآن، ذلك أن حل المشكلة يتطلب نزع ديناميات الصراع التي صارت متغلغلة بشكل كبير في الجسم السوري، جغرافياً وديمغرافياً، وبات الوصول إلى حل سياسي مستقر يتطلب وجود قوات حفظ سلام وإشراف دولي على إعادة صياغة النظام السياسي بحيث يستوعب كل المكونات السورية فضلاً عن إعادة إعمار البلد، وهذا الأمر غير مطروح الآن في أي مشروع سياسي حقيقي، كل ما توفر حتى اللحظة هو مجرد حلول نظرية لا حظوظ لها في التطبيق على الأرض نتيجة وجود عوامل طاردة لإمكانية تحقيقها، كتشكيل حكومة انتقالية تعمل على نقل السلطة بشكل سلمي!.

الواقع أن العالم يتجه إلى إعادة صياغة التركيبة الدولية من جديد، بحيث تسعى أميركا إلى إدخال بعض القوى لتولي بعض مهام الشرطي العالمي التي أنهكت الغرب الأمريكي، الذي يسعى في هذه اللحظة إلى ترميم وضعه الاقتصادي والالتفات إلى هذه المسألة باعتبارها الميزان الحقيقي لتقرير قوة الأمم وفاعليتها، وباعتبارها الداعم الأساسي لكل عناصر قوة الدول، أما روسيا التي تتمتع ببعض الفوائض النفطية فإنها تسعى لان تكون طرفاً له صوت في مجلس الأمن شرط أن يتم ذلك بالإقناع الدبلوماسي وتكتيكات الخداع، دون الاستعداد للعودة إلى مناخات الحرب الباردة ومستلزماتها وأدواتها.

ليس أكثر من خليط تجريبي تجريه القوى العظمى ، أما الواقع فهو أن العالم بات بلا مرسى وإن بقيت عناصر النظام الدولي محتفظة بقواعدها التقليدية، وربما هذا ما يزيد الأمر سوءاً.

سوريا: حين تغدو الديمقراطية كفراً

حسام ميرو

أصبحت الديمقراطية في عرف بعض القوى المعارضة السورية كفراً، وهو ما تبرزه النقاشات التي تدور في المؤتمرات العديدة التي تعقدها المعارضة، حيث يبرز صوت قوي يطالب باستبدال كلمة الديمقراطية بتعبيرات أخرى مثل التداول السلمي للسلطة، أو دولة القانون، وأحياناً دولة المواطنة، وهذا الصوت الذي يمثل قوى إسلامية باتت تشكل موقعاً مهماً على الخريطة السورية يطرح إشكالات جديدة على المشهد السوري العام، ولا يمكن حصره فقط في المشهد السياسي، وإنما يمتد إلى المشهد الاجتماعي، ويطرح أسئلة عديدة على مستقبل سوريا.

لقد ناور المجلس الوطني السوري ومن بعده الائتلاف الوطني في مسائل تتعلق بهوية بعض التشكيلات العسكرية المعارضة، حيث لم تظهر أية إدانة واضحة لتنظيمات مثل جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام، وقد كان العذر الذي قدّمه كل من المجلس والائتلاف هو عدم إضعاف أوراق القوة الموجودة في المعارضة العسكرية، وعدم شق الصف الثوري، ومراعاة الحاضنة الشعبية، وإلى غير ذلك من الأعذار التي منحت تلك القوى وغيرها من القوى العسكرية الإسلامية غطاءً سياسياً، إلى أن أصبحت تلك القوى نفسها ترى أن شرعية الائتلاف الوطني لم تعد تعنيها بأي شكل من الأشكال.

لكن ما هو لافت أن بعض الشخصيات السياسية باتت هي الأخرى تلتف على مسألة الديمقراطية، وتحاول أن تناور على المصطلح نفسه، بل وتحاول أن تقنع الآخرين بأن هذا الالتفاف هو مجرد خيار براغماتي من أجل عدم خسارة "الشارع والقوى الثورية"، وهو ما يؤكد استمرار خضوع السياسة بتعبيراتها للحالة الشعبوية، وفي مستوى آخر، الاستثمار من خلال هذا الخطاب الشعبوي من أجل إحراز مواقع لها في المشهد السياسي، وهو ما يمثل حالة انحدار في خطاب الانتفاضة السورية.

إن ساعة الاعتراف ببعض الحقائق المهمة قد أتت، وتأجيل الاعتراف بهذه الحقائق سيزيد من تعقيدات الأزمة السورية، ومن أهم تلك الحقائق أننا لم نعد أمام ثنائية النظام/ المعارضة، أو الاستبداد/الديمقراطية، فالمعارضة السورية التي كانت منقسمة على أدوات تغيير النظام باتت اليوم منقسمة حول شكل الدولة المقبلة، بل وتراجعت بعض القوى المعارضة عن "وثيقة العهد الوطني" التي وقعتها قوى المعارضة السورية في مؤتمر توحيد المعارضة في 2 و3 تموز 2012، حيث ترى أن تلك الوثيقة لا تعبر عن مرجعيات بعض القوى المؤثرة في المشهد المعارض، والمقصود هنا القوى الإسلامية العسكرية التي تنشد دولة دينية تتخذ من الشريعة المصدر الوحيد للتشريع.

من الواضح أن القوى الإسلامية في سوريا باتت هي الأكثر فاعلية في تحديد هوية المعارضة، وأن القوى الديمقراطية هي القوى الأضعف إلى حد بعيد، وتالياً فإن القوى الديمقراطية في وضعها الحالي غير قادرة على التأثير في مسيرة الأزمة السورية، خاصة أنها تميل إلى الحل السياسي كمخرج من الأزمة، وذلك انطلاقاً من حرصها على أن يضمن الحل السياسي مسألة التعددية والديمقراطية، كما أنها لا تمتلك سنداً عسكرياً في التشكيلات العسكرية المعارضة، فأبرز التشكيلات المعارضة ذات خلفية إسلامية، وتمويلها يأتي من جهات إسلامية على مستوى الدول والمنظمات والأفراد، وقد أصبحت في معظمها مرتبطة بدول إقليمية لا تضع مسألة الديمقراطية أولوية من أولويات أجندتها، وإنما تحركها مصالح وصراعات من تتطلب فرزاً مذهبياً واضحاً.

الواضح أن القوى الإسلامية في سوريا باتت هي الأكثر فاعلية في تحديد هوية المعارضة

إن أي باحث اليوم في خريطة القوى العسكرية الموجودة على الساحة السورية سيجد خلطاً واضحاً في خطابها، حيث يتم اختصار الثورة بإسقاط النظام، ويقرن هذا الإسقاط بإقامة دولة الخلافة الإسلامية، وكأن الانتفاضة السورية قامت من أجل إقامة الدولة الدينية، أو أن المشكلة مع النظام طوال العقود الأربعة الماضية تتمثل في كونه نظاماً يحارب القوى الإسلامية.

إن ما تذهب إليه القوى العسكرية اليوم ومن يمثلها سياسياً في اختصار المسألة السورية في كونها مسألة إسقاط نظام يمثل خطراً كبيراً على طبيعة حل الأزمة نفسها، فإسقاط النظام عملية كبيرة تعني في سياقها التاريخي والواقعي إسقاط المرتكزات الفكرية للنظام ولبنيته القائمة على الاستبداد، وتفريغ الحياة السياسية من التعددية، والتسلط على الحريات، واحتكار السلطة، وتغييب دولة القانون، وإذا ما تحولت مسألة إسقاط النظام إلى غاية بحد ذاتها من أجل وصول قوى أخرى لا تقل استبداداً من النظام فإن كل ما قدمه الشعب من

إن مخاوف شرائح وفئات سورية واسعة من أسلمة الثورة وسيطرة قوى ظلامية عليها هي مخاوف واقعية

تضحيات لن يكون له أي معنى حقيقي، وسيكون قد ذهب سدىً.

إن مخاوف شرائح وفئات سورية واسعة من أسلمة الثورة، وسيطرة قوى ظلامية عليها، هي مخاوف واقعية، وقد رافقت تلك المخاوف مسيرة الانتفاضة منذ بداياتها، لكنها اليوم باتت في ذروتها، خاصة بعد البيانات والتصريحات التي تخرج بشكل متلاحق من قوى عسكرية معارضة للنظام، من دون وجود حراك سياسي حقيقي لإدانتها بشكل واضح، أو لداعميها من منظمات وجهات ودول.

لكن، وفي هذا السياق، يبدو العمل على حشد قوى ديمقراطية في إطار المعارضة عملاً ضعيفاً، وهو لا يرقى إلى مستوى التحديات الوطنية، فمستقبل سوريا يتوقف إلى حدٍ كبير على موقع القوى الديمقراطية، ومدى قدرتها على ضبط التوازنات في المشهد السياسي السوري، وطرح مخارج للأزمة السورية تضمن عدم عودة الاستبداد إلى الحكم في سوريا، كما أن ذهاب الأزمة السورية نحو الحرب الأهلية سيبقى خياراً مرجحاً في حال انقسام المشهد السوري بين نظام خرج من التاريخ وقوى عسكرية تنظر إلى التاريخ من بوابة الماضي لا من ضرورات المستقبل.

التراث السوري يتعرض لنهب منظّم يهدد بـ«انقراض الآثار»

■ نيويورك- أ.ف.ب

أضيفت إلى الحصيلة البشرية المرتفعة في سوريا، لائحة أخرى بضحايا جانبية هي التحف الفنية والمواقع التاريخية العريقة التي ينهبها اللصوص أو تقع ضحية القنابل المستخدمة في المعارك الدائرة.

وطرحت «لائحة حمراء» بالتحف الفنية المعرضة للخطر في متحف متروبوليتان للفن في نيويورك، ببادرة من المجلس الدولي للمتاحف، وبالتعاون مع منظمة اليونيسكو ووزارة الخارجية الاميركية.

وقالت بوني بورنهام، رئيسة الصندوق العالمي للآثار، إن «مواقع سورية بالغة الأهمية قد دمرت أو لحقت بها أضرار خلال هاتين السنتين من الحرب، كمئذنة جامع حلب الكبير أو موقع أفاميا اليوناني الروماني».

فالجامع الذي بني قبل ما يناهز الألف عام، قد تهدم خلال المعارك في نيسان الماضي بين الجيش النظامي ومقاتلي المعارضة.

أما موقع أفاميا الأثري (شمال غرب حماه، وسط) الذي يرقى إلى العصر القديم، فكان ضحية «عمليات سلب ونهب واسعة النطاق»، كما أكدت أيضاً بوني برنهام.

ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط. فبسبب الحرب التي تمزق سوريا، مهد الحضارات القديمة، والتي يأتي تراثها من اليونانيين والامبراطورية البيزنطية وأيضاً من حقبة الامبراطورية العثمانية، يواجه عدد كبير من المواقع البالغة الأهمية والمصنفة، شتى أنواع التهديدات.

فموقع تدمر، واحة الآثار الرومانية المؤلفة من المعابد والأعمدة، يتعرض للسلب والنهب وعمليات التدمير، وكذلك قلعة الحصن الرابضة على تلة غرب سوريا أو مدينة دمشق القديمة، العاصمة.

وتشير وزارة الخارجية الأميركية إلى أن كل «المناطق الست» التي يتألف منها التراث السوري وتشكل جزءاً من التراث العالمي لليونيسكو، «أي ٤٦ موقعاً ومئات المباني التاريخية»، باتت في «خطر».

لذلك تستهدف هذه اللائحة الحمراء «تنبيه السلطات وقوات الشرطة وجامعي التحف وتجار الأعمال الفنية» إلى التحف التي يمكن أن تنتقل بصورة غير مشروعة اليوم أو في المستقبل في إطار سوق الفن، كما أوضحت آن ريتشارد، المسؤولة في وزارة الخارجية الأميركية، لدى الإعلان عن هذه اللائحة على هامش الجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك.

وتقول الخارجية الاميركية: «لقد عثر على تحف قديمة فيما كان مهربون يحاولون مغادرة البلاد».

وتضم اللائحة مجموعة من القطع التي «ليست تحفاً مسروقة»، كما أوضح هانز-مارتن هينز، رئيس المجلس الدولي للمتاحف، لكن تحفاً «آتية من متاحف في سوريا ومن خارج البلاد» من شأنها أن تشكل نموذجاً للقطع التي يمكن أن تكون عرضة للتهريب.

ومن هذه التحف، صفائح برونزية مرصعة بكتابات، وتماثيل صغيرة من الأحجار أو من المعادن الثمينة وأوان من الخزف وعناصر فسيفسائية، وغير ذلك.

واعتبرت إيرينا بوكوفا، المديرة العامة لليونيسكو، أن «حماية الإرث الثقافي يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من المجهود الإنساني».

وأضافت: «لقد عثرنا على بعض القطع في أسواق في بيروت وعمان، لكن لم يكن في وسعنا أن نفعل الكثير».

والوضع السائد في سوريا الذي تراه «مأساوياً»، لا يحمل شيئاً فريداً. فمثل هذه اللوائح قد وضعت للعراق ومصر وأفغانستان. وفي هذا البلد، أصبحت تماثيل بوذا في بايمان التي دمرت في ٢٠٠١، ضحايا شهيرة لحركة طالبان.

وقالت شيلا كانبي حافظة دائرة الفنون الإسلامية في متحف متروبوليتان «لا أعرف حجم الوضع في كل مكان، لكن ما رأيته في أفاميا كان صادما ورهيباً».

وخلصت إلى القول: «إنه أخطر مما حصل في أفغانستان».

«حاشا» تعتقل الفنان الكردي السوري خليل حم سورك

اعتقلت حركة أحرار الشام الإسلامية "حاشا" في مدينة الرقة الناشط والفنان الكردي السوري خليل حم سورك "بتهمة انتمائه إلى القومية الكردية" حسب مقربين منه.

وأفاد نشطاء من داخل مدينة الرقة لوكالة "ARA News" ، بأن كتيبة الدعوة والجهاد الإسلامية، التابعة لحركة أحرار الشام الإسلامية قامت باعتقال حم سورك "بطريقة "همجية"، واصفين إياها بأنها "أبشع" من الطرق التي كان يتبعها النظام في اعتقال النشطاء".

جدير بالذكر أن خليل حم سورك فنان ورسام كردي، من مواليد الرقة ١٩٦٩، درس في مركز الفنون التشكيلية، وله تجربة خاصة في الحرق على الخشب، كما نظم العديد من المعارض الفردية والجماعية، وعمل كمدرس متطوع في جمعية "الرجاء" لذوي الاحتياجات الخاصة ومعهد الإعاقة السمعية، درس الرسم في مديرية الثقافة بالرقة/ قسم ثقافة الطفل، وله العديد من المقالات في الفن التشكيلي وفنون الأطفال، كما قام بتقديم فيلم "مع الأطفال" في برنامج زمام المبادرة في قناة الجزيرة، وإلى حين اعتقاله كان يعمل في مسرح الطفل "تمثيل وإخراج"، يضاف إلى أنه حصل على ما يزيد عن ٦٤ جائزة دولية وعربية في العديد من المسابقات.